

مذكرة تفاهم

بين نقابة المهندسين السوريين الأحرار ومؤسسة رحمة بلا حدود

مقدمة:

ادراما من الدور الذي تقوم به مؤسسة رحمة بلا حدود في تقديم كافة الخدمات للنازحين والمقمين على حد سواء في الشمال السوري والمهام المهنية والوطنية والأخلاقية التي تقوم بها نقابة المهندسين السوريين الأحرار في عمليات البناء والتنمية المستدامة. وانطلاقاً من الحرص الكبير على سلامة وخدمة أهلاًنا في المناطق المحررة وإيماناً بالعمل المؤسساتي النقابي و ما تقوم به نقابة المهندسين السوريين الأحرار عبر فرقها الهندسية التخصصية من خلال الكشف وتقييم المباني المتضررة من كارثة الزلزال وبيان حالتها الفنية والانسانية وضرورة تزويد هذه الفرق باللوجستيات ومستلزمات الأمان والسلامة وأدوات ووسائل الكشف على المباني لتصدير التقارير الفنية المهنية للجهات المعنية الخاصة بذلك.

وبناءً على قناعة كاملة من الطرفين بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينهما ورغبة كل منهما بتطوير التعاون والتنسيق المشترك مستقبلاً فقد تلاقت إرادة الفريقين على توقيع هذه المذكرة وفق البنود الآتية:

طرفي المذكرة:

❖ الطرف الأول (نقابة المهندسين السوريين الأحرار):

وهي نقابة مستقلة جامعة للمهندسين السوريين، ذات نهج تشاركي تعمل على تمكين المهندس السوري أينما وجد وتسعى لتنظيم وتطوير المهنة بمعايير احترافية للإسهام في عمران الإنسان والمكان.

وتعمل على تقديم الدراسات والخدمات والاستشارات الهندسية والإشراف على المشاريع الهندسية.

ويمثلها المهندس أحمد باسم نعاع بصفته نقيب المهندسين السوريين الأحرار.

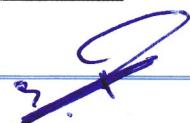
وسيشار إليه في هذه الاتفاقية (بالطرف الأول)

❖ الطرف الثاني (مؤسسة رحمة بلا حدود):

وهي منظمة إنسانية، وغير ربحية مكرسة للعمل مع المجتمعات المحلية من أجل التغلب على الفقر. تهدف الأولويات الرئيسية إلى تمكين أفراد المجتمع من خلال مشاركتهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمدنية.

ويمثلها الأستاذ عبد الله المصري بصفته مدير مكتب حلب لمؤسسة رحمة بلا حدود.

وسيشار إليه في هذه الاتفاقية (بالطرف الثاني)



الالتزامات الطرف الأول:

المادة الأولى:

وضع خطة مسح شاملة وتفصيلية تشرح من خلالها الجدول الزمني – الموارد البشرية – أماكن المسح ومشاركة الطرف الثاني بخطوة العمل للقيام ببعض الجولات المشتركة.

المادة الثانية:

اعتماد الأدوات والورقيات المخصصة للمشروع ومشاركة الطرف الثاني بالبيانات والإحصاءات العامة لتصديرها بالطريقة المناسبة من قبل الطرف الثاني.

المادة الثالثة:

إعداد تقرير يومي باللغتين (ويمكن الاتفاق على فترة التقرير بين الطرفين) وتزويذ الفريق الثاني بالتوثيقات المطلوبة وفق السياسة المتبعة لديه بعد الاتفاق على ذلك.

المادة الرابعة:

وضع خطة نفقات تفصيلية بحيث يتم تسليم الفريق الثاني جدول المشتريات المطلوبة قبل التنفيذ بفترة كافية (يومين على الأقل).

المادة الخامسة:

عدم المشاركة بأنشطة مشابهة لأنشطة هذه المذكورة مع أي منظمة أخرى ضمن النطاق الجغرافي لعمل هذه المذكورة إلا إذا استدعت الحاجة لذلك وبعد أخذ موافقة الطرف الثاني وذلك ضمن الفترة الزمنية لهذه المذكورة.

الالتزامات الطرف الثاني:

المادة السادسة:

اعتماد الطرف الأول كشريك أساسي في تقديم الاستشارات الهندسية للمشاريع التي ينفذها الطرف الثاني المتعلقة بالخدمات والبني التحتية ومرحلة الترميم وترحيل الأنقاض وإعادة الإعمار.

المادة السابعة:

تقديم الأدوات والمعدات الخاصة بعملية الكشف على المباني والمنشآت العامة والخاصة لفرق الكشف على الأبنية المتضررة المشكلة من قبل الطرف الأول وفق بنود المشروع المتفق عليها بين الطرفين.

المادة الثامنة:

تقديم التجهيزات ووسائل الأمن والسلامة وبعض اللوجستيات الأخرى لفرق المشكلة من قبل الطرف الأول وفق بنود المشروع المتفق عليها بين الطرفين.

المادة التاسعة:

تقديم تعويضات مالية للكادر الفني والإداري لفرق المشكلة من قبل الطرف الأول وفق بنود المشروع المتفق عليها بين الطرفين.

المادة العاشرة:

إعداد تقرير تفاعلي يتم تحديث بياناته بشكل يومي المقدمة من الطرف الأول.

المادة الحادية عشرة: مدة مذكرة التفاهم:

المدة الزمنية لهذه المذكرة **شهران** ميلاديين تبدأ بتاريخ ٢٠٢٣-٠٤-١٨ وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٣-٠٢-١٩ وقابلة للتمديد بنفس الأنشطة أو أية أنشطة إضافية يتم التوافق عليها بين الطرفين.

المادة الثانية عشرة: النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم:

منطقة إعزاز ومنطقة عفرى.

المادة الثالثة عشرة: تعديل مذكرة التفاهم:

لا يجوز لأى من الطرفين تعديل أو حذف أو إضافة أي بند ما لم يتم الاتفاق عليه بين الطرفين كتابيا.

المادة الرابعة عشرة: إنهاء أو الغاء مذكرة التفاهم:

ينتهي العمل في مذكرة التفاهم وديما بعد انتهاء المدة الزمنية المحددة وهي **شهرين** ميلاديين، ولا يمكن التخلص منها أو تغييرها مع تغيير الاشخاص الموقعين عليها، مع التنويه بأن علاقة التعاون والتسيير الواردة في مذكرة التفاهم قائمة بين مؤسستين ولا تتغير بتغيير الأشخاص أو فصلهم أو انتهاء فترة عملهم.

المادة الخامسة عشرة: النشر والاعلام

يحق لكل طرف أن ينشر على موقعه الإلكتروني أو أي من وسائل الاتصال المعتمدة لديه أنشطة هذه المذكرة، وذلك مع مراعاة الوضع الأمني لسلامة المشروع والقائمين عليه.

المادة السادسة عشرة:

يلتزم الطرفان بتقديم كافة التسهيلات اللازمة من أجل إنجاح هذا التعاون وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليه خلال فترة التعاون.

المادة السابعة عشرة:

أي مراسلات أو اتفاق بين الطرفين يكون كتابياً وعبر البريد الإلكتروني.

المادة الثامنة عشرة:

تم كتابة المذكورة باللغة العربية وعلى نسختين وتم تسليم كل طرف النسخة الخاصة به للرجوع إليها عند الحاجة.

حرر بتاريخ ٢٣/٠٢/٢٠٢٠ م

ممثل الطرف الثاني

أ.عبد الله المصري



ممثل الطرف الأول

م. أحمد باسم نعناع

